

## مركز كارتر

للنشر الفوري

4 فبراير 2012

للاتصال: في أطلانطا، ديبورا هاكس 1 404 420 5124+؛ وفي القاهرة، ساني فان دان بيرغ  
+20 1060379961

### البيان التمهيدي لمركز كارتر حول انتخابات المرحلة الأولى لمجلس الشورى في مصر

لقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن مستويات الاهتمام والمشاركة بين الناخبين، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، في انتخابات المرحلة الأولى لمجلس الشورى هي مستويات منخفضة. وبالرغم من الفترة الزمنية القصيرة بين انتخابات مجلسي الشعب والشورى، إلا أن السلطات الانتخابية استطاعت أن تقدم بعض التعديلات التقنية فيما يخص انتخابات مجلس الشورى، بما في ذلك استخدام صناديق اقتراع أكثر أماناً بالإضافة إلى فرز الأصوات في لجان الاقتراع. وتمثل هذه التغييرات تحديات جديدة بالنسبة لتدريب مسؤولي الانتخابات من أجل ضمان شفافية العملية الانتخابية.

ظهر جدول انتخابات مجلس الشورى بعد نهاية سباق مجلس الشعب بـ 9 أيام فقط، وبعد عدة أيام من مرور سنة على الثورة، مما ساهم في عدم الحماس للعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك فإن استمرار البنود الرئيسية من قانون الطوارئ، والنقد الموجه حيال قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، وعدم الوضوح الذي يكتنف التحقيقات مع منظمات المجتمع المدني، كل هذا أثر بالسلب على مجمل البيئة الانتخابية. لقد لاحظ مركز كارتر أن البيئة التي تجرى فيها الانتخابات لها تأثير هام على مصداقية العملية الانتخابية. ومن أجل استكمال التحول الديمقراطي في مصر بنجاح، فمن المهم بمكان حل النقاط الأساسية للنزاع حول العملية الانتقالية بشكل عاجل، وشفاف، وعادل. وكجزء من هذه الجهود، فإن مركز كارتر يحث السلطات على إلغاء قانون الطوارئ بالكامل.

تم إجراء المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى، التي ستجرى على مرحلتين، في 13 محافظة من محافظات مصر في 29-30 يناير 2012. وقد شاهد متابعو مركز كارتر الانتخابات في 11 محافظة وسوف يظنون في أماكنهم لمتابعة جولات الإعادة في هذا السباق. إن عملية الانتخابات مازالت مستمرة ولذلك فإن نتائج مركز كارتر تعتبر تمهيدية. وسوف يتم نشر بيانات تمهيدية إضافية خاصة بالعملية الانتخابية أثناء إجرائها ويمكن الحصول على البيان التمهيدي الكامل لمركز كارتر من خلال الرابط التالي:

[www.cartercenter.org](http://www.cartercenter.org)

إن بعثة مركز كارتر موجودة في مصر منذ شهر نوفمبر 2011، وقد قامت، أيضا، بمتابعة المراحل الثلاث لانتخابات مجلس الشعب.

#####



يلخص هذا البيان التمهيدي ملاحظات بعثة مركز كارتر لمتابعة المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى المصري التي جرت في 29 و30 يناير 2012.<sup>1</sup> وسوف يتم إجراء انتخابات الإعادة للمرحلة الأولى يوم 7 فبراير. أما المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشورى، فسيتم إجراؤها يومي 14 و15 فبراير<sup>2</sup> والإعادة يوم 22 فبراير. ومن المتوقع أن تعقد أول جلسة لمجلس الشورى يوم 28 فبراير 2012.<sup>3</sup>

### البيئة الانتخابية

تعتبر انتخابات مجلس الشورى<sup>4</sup> هي الانتخابات التمثيلية الثانية التي سيتم إجراؤها منذ سقوط نظام مبارك في فبراير 2011. وتقع إدارة هذه الانتخابات تحت سلطة اللجنة القضائية العليا للانتخابات باعتبارها السلطة القضائية المشرفة على الانتخابات. وطبقا لخطة نقل السلطة التي رسمتها الحكومة الانتقالية، ألا وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، سينضم أعضاء مجلس الشورى المنتخبين الـ180<sup>5</sup> إلى أعضاء مجلس الشعب المنتخبين الـ498<sup>6</sup> لتعيين مائة عضو للجنة كتابة الدستور. ووفقا لخطة المجلس العسكري، من المتوقع أن تقوم هذه اللجنة بإعداد دستور جديد يجرى عليه استفتاء فيما بعد، ثم بعد ذلك يتم إجراء الانتخابات الرئاسية التي من المخطط لها أن تجري في نهاية يونيو 2012. وقد التزم المجلس العسكري بشكل علني بنقل كامل للسلطة إلى الرئيس المنتخب.

لقد كان وما زال الدور الذي عين المجلس العسكري نفسه للقيام به، وخطة نقل السلطة التي تم تعريفها بغموض، مصدرا للتوتر المستمر الذي تصاعد منذ انتخاب مجلس الشعب. وقد تم انتخاب مجلس الشعب من خلال ثلاث مراحل<sup>7</sup> فيما بين 28 نوفمبر 2011 وحتى 19 يناير 2012، وقد تم عقد أولى جلساته في 23 يناير، يومان قبل مرور سنة على ثورة 25 يناير. وقد عززت المصادقية الواسعة التي تمتعت بها انتخابات مجلس الشعب<sup>8</sup> من شرعية المجلس، كما أنها قد زادت من الضغط الواقع على المجلس العسكري إما لتسريع الجدول الزمني الخاص بالمرحلة الانتقالية أو للتنازل عن إدارته للعملية بشكل كامل.

<sup>1</sup> تتكون المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى من 13 محافظة هي: القاهرة، والإسكندرية، والغربية، والدخلة، والمنوفية، ودمياط، وجنوب سيناء، وشمال سيناء، والفيوم، وأسيوط، وقنا، والبحر الأحمر، والوادي الجديد.  
<sup>2</sup> تتكون المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى من 14 محافظة هي: الجيزة، والقليوبية، والشرقية، والبحيرة، وكفر الشيخ، والإسماعيلية، وبور سعيد، والسويس، ومطروح، وبنى سويف، والمنيا، وسوهاج، والأقصر، وأسوان.  
<sup>3</sup> قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 315/2011 الصادر في 31 ديسمبر 2011.  
<sup>4</sup> لقد تم إنشاء مجلس الشورى في 1980 إبان نظام الرئيس أنور السادات. ومجلس الشورى لا يتمتع بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الشعب، إذ أن سلطاته التشريعية محدودة. وحسب دستور 1971، وبعد التعديل، كان لديه السلطة للقيام بدراسات وصنع الاقتراحات التي تساعد على تكوين الوحدة الوطنية، وبالتعاون مع مجلس الشعب إبرام الاتفاقات وقبول التعديلات الدستورية. ووفقا للإعلان الدستوري للمجلس العسكري الصادر في 30 مارس 2011، فإن مجلس الشعب لديه -بشكل رئيسي- السلطة "أن يتخذ في الحسبان" مشاريع قوانين، والسياسة العامة، وشؤون خارجية تم تحويلها إليه من قبل رئيس الجمهورية، وأن يساعد في تعيين أعضاء لجنة كتابة الدستور.

<sup>5</sup> يتكون مجلس الشورى من 270 مقعدا، منهم 180 مقعدا بالانتخاب، و90 مقعدا بالتعيين.

<sup>6</sup> يتكون مجلس الشعب من 508 مقاعد، منهم 498 مقعدا بالانتخاب، و10 مقاعد بالتعيين.

<sup>7</sup> أجريت انتخابات مجلس الشعب على ثلاث مراحل، حيث تم الاقتراع في 9 من محافظات مصر الـ27 في كل مرحلة.

<sup>8</sup> بيان مركز كارتر الصادر في 24 يناير 2012.

يحتل التسلسل وجدول الخطوات الخاصة بنقل السلطة إلى الحكم المدني أهمية خاصة عند الكثير من المجموعات السياسية في مصر، وأيضا مدى تفاوض المجلس العسكري على القرارات الخاصة بالقضايا الرئيسية ذات الأهمية العامة والتي تعتبر خارج نطاق سلطة الحكومة الانتقالية. ويحفظ قانون انتخاب رئيس الجمهورية، والذي أصدره المجلس العسكري في 19 يناير 2012، على الحوار حول السلطة التشريعية، بغض النظر عن الشروط المتناقضة<sup>9</sup> الموجودة في الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011. وبالمثل، فإن تضييق قانون الطوارئ والذي أعلن عنه المجلس العسكري في 24 يناير 2012، والذي مازال يحتوي على مصطلح "البلطجة"، قد فشل في الالتزام بالتزامات مصر الدولية<sup>10</sup> باستخدام مثل هذه الآليات وقد يؤدي إلى الرقابة من قبل مجلس الشعب. وإلى جانب هذا، فإن التحقيق المستمر بخصوص المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية يخلق جوا من الالتباس فيما يخص نيات السلطات تجاه وجود مجتمع مدني نشيط، كمشارك رئيسي وطرف معني في مجتمع ديمقراطي.

ويكرر مركز كارتر دعوته إلى إلغاء حالة الطوارئ بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد المركز أن معاملة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تعتبر من العناصر الأساسية لصحة البيئة الانتخابية، حيث العمليات التشريعية الشفافة، والسريعة والعادلة محورية لدعم عمليات انتخابية ذات مصداقية.<sup>11</sup>

## مشاركة الناخبين

قام مركز كارتر بإرسال 28 متابعا عبر 11<sup>12</sup> من المحافظات الـ13 التي تم فيها الاقتراع في المرحلة الأولى لمرحلتى انتخابات مجلس الشورى.<sup>13</sup> وفي كل من هذه المحافظات الـ11، لاحظ متابعو مركز كارتر نسبة مشاركة منخفضة جدا للناخبين مقارنة بانتخابات مجلس الشعب. وقد أكدت التغطية الإعلامية إلى جانب مقابلات متابعي مركز كارتر مع ممثلي الأحزاب السياسية المحلية، ومنظمات المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين، على وجود تشكيلة من الهموم المشتركة التي قد تكون ساهمت في النسبة المنخفضة للمشاركة، بما فيها: من المعتاد أن تكون نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات مجلس الشورى منخفضة؛<sup>14</sup> وإرهاق الناخبين واستنفاد الموارد الحزبية من انتخابات مجلس الشعب التي تم إجراء إعادتها يوم 19 يناير؛ وعقد أول جلسة لمجلس الشعب يوم 23 يناير؛ وتركيز الانتباه على أول ذكرى لثورة 25 يناير.

## مشاركة الأحزاب

<sup>9</sup> قام المجلس العسكري بإصدار الإعلان الدستوري من طرف واحد فقط في 30 مارس 2011، بعد استفتاء لتعديل دستور 1971. ويعتبر مدى وسيادة السلطة التشريعية بين مجلس الشعب والمجلس العسكري محاطين بالغموض حسب شروط متناقضة منصوص عليها في المادة 33 و61.

<sup>10</sup> الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة رقم 4 تعرف بأن الطوارئ العامة التي تخرج عن الحقوق يجب أن "تتهدد حياة الأمة". ويشير تضييق تطبيق قانون الطوارئ إلى مصطلح "البلطجة" الذي لم يتم تعريفه والذي يبدو أنه عمل إجرامي يغطيه القانون الجنائي المصري بشكل أكثر مناسبة.

<sup>11</sup> الاتحاد الأوروبي، الدليل الإرشادي لمراقبة انتخابات الاتحاد الأوروبي، الطبعة الثانية، ص 73: "كل فرد له الحق في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك في نشاطات المجتمع المدني، ومن خلال حقه في حرية التجمع، وحرية تشكيل والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني. الاتحاد الإفريقي، الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، المادة 12 (3): "تتعهد الدول الأطراف لتنفيذ البرامج والقيام بأنشطة لتعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية وتعزيز ثقافة الديمقراطية والسلام. لهذه الأغراض، يجب على الدول الأطراف: ... تهيئة الظروف المواتية لازدهار منظمات المجتمع المدني".

<sup>12</sup> قامت بعثة مركز كارتر بإرسال متابعين إلى المحافظات الآتية: القاهرة، والإسكندرية، والغربية، والدقهلية، والمنوفية، ودمياط، وجنوب سيناء، والفيوم، وأسيوط، وقنا، والوادي الجديد.

<sup>13</sup> أدى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة 2011/314 الصادر في 31 ديسمبر 2011 إلى تغيير جدول انتخابات مجلس الشورى لتجرى على مرحلتين الأولى في 29-30 يناير، والإعادة يوم 7 فبراير، والثانية 14-15 فبراير، والإعادة يوم 22 فبراير.

<sup>14</sup> منذ إنشائه عام 1980 لم يكلف مجلس الشورى بأكثر من تقديم النشاطات الاستشارية.

لقد تم إجراء عملية وضع قائمة الناخبين وعملية تسجيل المرشحين والأحزاب لانتخابات مجلسي الشعب الشورى في أن واحد. وبالتالي لم يتح للناخبين الفرصة لتحديث السجلات بين الانتخابات، وقد تم تسجيل المرشحين والأحزاب لمجلس الشورى في أكتوبر 2011. وتم تسجيل 2,036 مرشحا للمنافسة على المقاعد الفردية الـ60 المخصصة للدوائر الانتخابية الـ30 لمجلس الشورى.<sup>15</sup> وعلى خلاف هذا فقد تنافس 6,591 مرشحا على مقاعد الفردية الـ166 في مجلس الشعب. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الإدارة الانتخابية<sup>16</sup> بأنه تم تسجيل 590 قائمة حزبية للمنافسة على مقاعد التمثيل النسبي الـ332 في مجلس الشعب، بينما تم تسجيل 272 قائمة للمنافسة على مقاعد التمثيل النسبي الـ272 في مجلس الشورى.

### تمثيل المرأة

لقد ساهم الحجم الأكبر للدوائر الانتخابية لمجلس الشورى، حيث تغطي كل دائرة محافظة كاملة (ما عدا القاهرة، والجيزة، والدقهلية)<sup>17</sup> في التحديات الشديدة للمرشحات المستقلات والأحزاب السياسية الصغيرة ذات الموارد الأقل. ومن الممكن أن يكون حجم هذه الدوائر قد كون تحديا أكبر للمرشحات في سباق المقاعد الفردية، حيث لا تمثل المرأة أكثر من 7% من المرشحين. ووفقا لقواعد سباق القائمة، من المطلوب أن تتضمن كل قائمة مرشحة واحدة على الأقل، ولكنها لا تخصص الوضع الأدنى المطلوب على القائمة. ولأن الحجم الأقصى للقائمة يعتبر أربعة مرشحين، أدت هذه القاعدة إلى أن 25% من مرشحي القائمة من النساء. ولكن، مثلما حدث في انتخابات مجلس الشعب، فقد تم وضع المرشحات في النصف الأسفل لهذه القوائم، حيث احتل ما يزيد على 80% منهن الوضع الثالث والرابع. ومن المتوقع أن تكون نسبة المرشحات اللاتي سيحصلن على التمثيل منخفضة للغاية، مثلما كان الحال في انتخابات مجلس الشعب.

يحث مركز كارتر السلطات المصرية بشدة على تطبيق إجراءات فعالة لضمان التمثيل المناسب للمرأة في الانتخابات المستقبلية.<sup>18</sup> وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى أن مجلسي الشعب والشورى المنتخبين سيتضمنان نساء قليلات، يكرر مركز كارتر توصيته بأن يتخذ مجلسي الشعب والشورى خطوات ليضمنا أن يكون تمثيل المرأة 30% على الأقل من الـ100 عضو في لجنة كتابة الدستور.

### تقديم المعلومات للناخبين

<sup>15</sup> النظام الانتخابي لمجلس الشورى مثله مثل النظام الانتخابي لمجلس الشعب. إذ يتم انتخاب مرشحين فرديين اثنين (2) في كل دائرة بالأغلبية المطلقة. ويجب أن يكون مرشح واحد على الأقل فلاحا أو عاملا. ويتم انتخاب ما مجموعه 60 عضوا في مجلس الشورى من خلال هذا النظام. كما ينتخب أربعة مرشحين في كل دائرة عن طريق نظام القائمة النسبية. ويجب أن يكون اثنان من المرشحين الأربعة المنتخبين من خلال نظام القائمة النسبية من العمال أو الفلاحين. ويتم انتخاب ما مجموعه 120 عضوا في مجلس الشورى من خلال هذا النظام. ولا توجد حصة للمرأة في مجلس الشورى، ولكن يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحة واحدة على الأقل.

<sup>16</sup> عن طريق الموقع الخاص بها: <http://www.elections2011.eg>، الذي تم دخوله يوم 25 أكتوبر، 2011.

<sup>17</sup> تم الإعلان عن تحديد الدوائر وتخصيص المقاعد بواسطة قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة 2011/122 يوم 26 سبتمبر، 2011. وقد انقسمت كل من القاهرة والجيزة والدقهلية إلى دائرتين انتخابيتين، بينما اعتبرت كل من المحافظات الأخرى كدائرة واحدة، مما أدى إلى وجود 30 دائرة انتخابية.

<sup>18</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 28 (68): المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء (المادة 3)، الفقرة 3: "وينبغي ألا تكتفي الدولة الطرف المعنية باعتماد تدابير للحماية فحسب، بل أن تتخذ تدابير إيجابية في جميع المجالات لتحقيق هدف تمكين المرأة من التمتع بحقوقها على نحو فعال وعلى أساس من المساواة."؛ الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 23، الفقرة 15: "بينما تكون إزالة العقبات الشرعية ضرورية، فإنها ليست كافية... وتعتبر الإزالة الرسمية للعقبات ومقدمة إجراءات خاصة مؤقتة لتشجيع المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في الحياة العامة لمجتمعهم من الشروط الأساسية للمساواة الحقيقية في الحياة السياسية... ويجب على الدول الأطراف أن تضمن أن الإجراءات الخاصة المؤقتة تم تصميمها لدعم مبدأ المساواة وأنها بالتالي تتطابق مع المبادئ الدستورية التي تضمن المساواة لجميع المواطنين".

بشكل عام، لاحظ متابعو مركز كارتر غياب حملات تقديم المعلومات للناخبين<sup>19</sup> عن انتخابات مجلس الشورى خلال الأيام التي سبقت الجولة الأولى من التصويت. وحينما كان يتم تقديم معلومات رسمية للجمهور، فقد لوحظ أن أخبارا أخرى، مثل الاحتفال بالثورة، كانت تغطي على مثل هذه المعلومات. وبالمثل، فقد لاحظ متابعو مركز كارتر وجود القليل من الحملات الانتخابية بين المتنافسين السياسيين قبل الانتخابات بأيام. وبينما قامت الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية في انتخابات مجلس الشعب بالتعويض عن قلة وجود معلومات رسمية عن الحملات الانتخابية، فإن اختفاء هذه الحملات خلال انتخابات مجلس الشورى قد ساهم في عدم اهتمام الناخب أو مشاركته في الانتخابات.

وتكرارا لتوصيات مركز كارتر السابقة بخصوص مجلس الشعب، فإنه يجب على الإدارة الانتخابية اتخاذ خطوات هامة لتحسين الحملات الخاصة بتقديم المعلومات للجمهور.<sup>20</sup> ومن ناحية إيجابية، وبينما كانت الحملات الانتخابية أثناء فترة الصمت الانتخابي تمثل مشكلة كبيرة خلال المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب، فقد شاهد متابعو مركز كارتر حالات نادرة من الحملات غير القانونية خارج مراكز الاقتراع خلال المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى.

## عمليات الاقتراع

على الرغم من الفترة القصيرة بين نهاية انتخابات مجلس الشعب وبداية انتخابات مجلس الشورى، فإن السلطات الانتخابية قد استطاعت أن تقدم العديد من التحسينات التقنية. فبجانب المحافظات التي زارها متابعو مركز كارتر، تم استبدال الصناديق المصنوعة من الخشب والزجاج البليكي بصناديق أخرى مصنوعة من البلاستيك ذات غطاء به فتحة في وسط الغطاء، لوضع البطاقات الانتخابية، يمكن إغلاقها. وتستخدم هذه الصناديق أقفالا مرقمة بطريقة فريدة بدلا من الأقفال العادية وإجراءات إغلاق الصناديق بالشمع، والتي تم استخدامها في انتخابات مجلس الشعب. وكما أفاد متابعو مركز كارتر، فإن هذه المعدات الجديدة قد عززت من المحاسبة والشفافية، وتأمين تخزين الأصوات، خاصة أثناء الليل. وقد لاحظ المتابعون أن بعض قضاة اللجان الانتخابية يعانون من بعض الصعوبات في استخدام الأقفال الجديدة، ولكن، بصفة عامة، فإن استعمال الصناديق الجديدة والإجراءات الأمنية تعتبر تطورا بالنسبة لنزاهة العملية الانتخابية. وتسمح كفاءة هذه المعدات والإجراءات الجديدة بإدارة أفضل للعملية الانتخابية، كما تسمح بوجود ثلاث لجان انتخابية، في المتوسط، في نفس غرفة الاقتراع.<sup>21</sup>

وبينما كان هناك تقدما ملحوظا فيما يتعلق بعملية الاقتراع، فإن العديد من المشكلات التي تم ملاحظتها أثناء انتخابات مجلس الشعب مازالت موجودة. ويبدو أن معظم هذه المشاكل ناجمة عن

<sup>19</sup> الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2، تتطلب من الدول الأطراف اتخاذ الخطوات الضرورية لإعمال حقوق الإنسان. ومثل هذه المتطلبات تدل على أنه من الضروري تثقيف وإطلاع الناخبين بما يخص العملية الانتخابية بشكل كاف لكي يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق. المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة 25: "ومن الضروري لضمان التمتع التام بالحقوق المحمية بموجب المادة 25، أن يتمكن المواطنون والمرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء بكل حرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والسياسية".

<sup>20</sup> مركز كارتر، بيان تمهيدي حول المراحل الثلاث من انتخابات مجلس الشعب المصري، 13 يناير 2012.

<sup>21</sup> لقد تطلب قرار إجراء انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين بدلا من ثلاث مراحل من القضاة المشرفين الإشراف على ثلاث مراكز اقتراع في غرفة اقتراع واحدة (بدلا من غرفتين مثلما كان الحال في انتخابات مجلس الشعب).

الافتقار المستمر للتعريفات الإجرائية، والتدريب، ومدى وضوح الواجبات المؤسساتية. وهناك العديد من الحالات التي تم الإفادة عنها خاصة بفتح اللجان الانتخابية بعد موعد الافتتاح الرسمي وهو 8 صباحاً، بسبب تأخر القضاة أو ممثلي الأحزاب في الوصول.<sup>22</sup> أيضاً، الإجراء الخاص باستخدام الحبر الفسفوري مازال يمثل مشكلة، بسبب عدم التفتيش على أصابع الناخبين لمعرفة ما إذا كانت يقع الحبر موجودة أم لا.<sup>23</sup> كما أن أفراد الأمن الذين يفترض دخولهم إلى مراكز الاقتراع بناء على طلب مباشر من القضاة، تم مشاهدتهم في مناسبات عديدة داخل مراكز الاقتراع بدون دعوة. وفوق هذا، يبدو أن الناخبين، عموماً، ليسوا على وعي بحقوقهم في تقديم شكاوي خاصة بالعملية الانتخابية.<sup>24</sup>

## عمليات الفرز

في تغيير تقني هام عما كان يحدث في انتخابات مجلس الشعب، تم إجراء عمليات فرز الأصوات الخاصة بالمرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشورى داخل غرف الاقتراع. وبذا استطاع القضاة، رؤساء اللجان، ولجان الاقتراع إنهاء نشاطات الاقتراع، وإعادة تنظيم التسهيلات، وأن يبدؤوا على الفور في عملية الفرز. وقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن هذه التغييرات في الإجراءات قد سمحت بأن تكون عملية الفرز أكثر تنظيماً وكفاءة عما كانت عليه أثناء انتخابات مجلس الشعب. إن مركز كارتر متفائل بهذه التطورات، ويأمل أن يتم اتخاذ خطوات أخرى لضمان الكفاءة في الانتخابات المستقبلية والتي يمكن أن تشارك فيها نسبة أعلى من الناخبين.

ومع ذلك، فإن إجراء عمليات الفرز داخل اللجان الانتخابية يمكن أن يحد من وجود المتابعين، والمرشحين، ووكلاء الأحزاب، الذين باستطاعتهم أن يلاحظوا عملية الفرز مباشرة<sup>25</sup>، بسبب حجم الفصول المستخدمة. وفي هذه الجولة من انتخابات مجلس الشورى، لاحظ متابعو مركز

<sup>22</sup> قد تؤدي مثل هذه التأخيرات إلى تفويض حق التصويت. انظر مثلاً الاتحاد الأوروبي، الدليل الإرشادي لمراقبة انتخابات الاتحاد الأوروبي، الطبعة الثانية، ص 75.

<sup>23</sup> تتطابق مثل هذه الإجراءات مع الممارسة الدولية السليمة التي تهدف إلى ضمان المساواة في التصويت. انظر مثلاً المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا ومنتدى اللجنة الانتخابية لدول منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، معايير إدارة ومراقبة وملاحظة الانتخابات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ص 25: "يجب وضع الطرق المناسبة لمنع التصويت المتعدد؛" الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، إعلان الاتحاد البرلماني الدولي الخاص بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، مادة 4.2: "بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الدول أن تتخذ السياسة والخطوات الضرورية الكفيلة بضمان تعزيز الأهداف الديمقراطية.. بما في ذلك تأسيس آلية محايدة وغير منحازة أو متوازنة لإدارة الانتخابات. وللقيام بذلك ينبغي، بين أمور أخرى، أن تقوم ب... كفاءة وحدة عملية التصويت عن طريق إجراء مناسبة لمنع التصويت أكثر من مرة أو التصويت من جانب أناس ليس لهم حق التصويت".

<sup>24</sup> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (3) 2، تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: (أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، (ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي، (ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.

<sup>25</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة 11 على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "وتعتبر حملات تثقيف وتسجيل الناخبين ضرورية لضمان ممارسة مجتمع متنوع للحقوق المنصوص عليها في المادة 25 ممارسة فعالة؛" المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة 25: "ومن الضروري لضمان التمتع التام بالحقوق المحمية بموجب المادة 25، أن يتمكن المواطنون والمرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء بكل حرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والسياسية".

كارتر الغياب الكبير للمتابعين المحليين عن عمليات الاقتراع والفرز. أيضا، وكما لوحظ سابقا في هذا البيان، فإن الدوائر التي بحجم المحافظة قد خفضت من أعداد الممثلين والوكلاء الذين تم إرسالهم من قبل المرشحين والأحزاب بموارد قليلة. وكنتيجة لهذا، ومع وجود القليل من المتابعين والوكلاء الذين يريدون الإشراف على عملية الفرز، كان هناك تأثيرا سلبيا قليلا على الشفافية في هذه الحالة. وبالرغم من ذلك، يحث مركز كارتر القائمون على إدارة الانتخابات في مصر أن يأخذوا في اعتبارهم هذه العقبة في سبيل الشفافية بالنسبة للخطط الانتخابية المقبلة، كما يوصي المركز بأن توضع الإجراءات<sup>26</sup> في مكانها لضمان الوصول إلى الشفافية والإشراف على عملية الفرز.

وقد لاحظ المتابعون أنه بينما تم إعطاء القضاة، رؤساء اللجان، استثمارات خاصة بكل مرحلة من مراحل عملية الفرز، فإن العيوب الموجودة في هذه الاستثمارات غالبا ما أدت على إجراء فرز غير رسمي. وبعد ذلك تم وضع هذه المعلومات في الاستثمارات الرسمية مما أدى إلى زيادة إمكانية الأخطاء البشرية. وفي كل الحالات التي تمت ملاحظتها، لاحظ المتابعون بإيجابية أن لجان الاقتراع قد استخدمت أقلام الحبر في كافة المراحل، وهو وسيلة مهمة لمنع العبث والتلاعب في تجميع النتائج. وللأسف، فقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن رؤساء اللجان القضاة لم يكن مطلوباً منهم، الالتزام بالممارسة السليمة لضمان الالتزام بمبادئ الشفافية ألا وهي، أن يعلقوا نسخة من نتائج الفرز، أو أن يعلنوا هذه النتائج للمتابعين والوكلاء.<sup>27</sup> وبالرغم من ذلك فقد لوحظ أنه في عدة مناسبات، أن القضاة من تلقاء أنفسهم سمحوا للوكلاء بأن يأخذوا نسخة من النتائج أو يعلنوها. وفي كل الحالات التي تمت ملاحظتها من قبل متابعي مركز كارتر، فإن القضاة رؤساء اللجان قد غادروا لجان الاقتراع وبحوزتهم استثمارات الفرز والبطاقات الانتخابية محفوظة في أظرف لتوصيلها إلى مراكز العد التابعة للدائرة. وقد لاحظ مركز كارتر أن هذه الظروف قد تخلق حالة من احتمال اتهام القاضي بالتلاعب بالنتيجة خلال عملية النقل. ولذلك، ومن أجل حماية القضاة، ومن أجل تحسين شفافية العملية الانتخابية بشكل عام، يحث مركز كارتر اللجنة القضائية العليا للانتخابات على تنفيذ الإجراءات التي تتطلب من القضاة إعلان النتائج أو تعليقها بشكل علني قبل ذهابهم إلى مركز العد.

#### عملية العد

لقد تم إنشاء مركز عد واحد في كل دائرة لانتخابات مجلس الشورى، حيث سافر إليه القضاة المشرفون لتقديم نتائج مراكز الاقتراع الخاصة بهم. وعند وصولهم إلى مراكز العد، لاحظ متابعو مركز كارتر أن نفس المشاكل التي عانت منها مراكز العد خلال انتخابات مجلس الشعب ما زالت موجودة. وبشكل خاص، بدا أن القوات الأمنية المتواجدة عند نقاط الدخول كان ينقصهم المعرفة بالاستحقاقات الخاصة بتعريف ودخول وكلاء المرشحين والأحزاب والمتابعين المحليين والدوليين. وقد لاحظت بيانات سابقة أصدرها مركز كارتر صعوبة الدخول الناتجة عن هذه الترتيبات عندما لا يوجد أي مسؤول قضائي يقوم بالتنسيق بشكل واضح.<sup>28</sup> وبالإضافة إلى هذا لم يكن هناك أي فصل بين نقاط دخول السيارات والمشاة، مما خلق بيئة ارتباك وخطر حول نقاط الدخول.

<sup>26</sup> مثلا، يعتبر ضمان القضاة أن يتبادل المتابعين ووكلاء المرشحين والأحزاب المختلفة أساسيا إن لم يكن المكان كافيا لكي يقوم الجميع بالمتابعة في آن واحد.

<sup>27</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 34، الفقرة 19: "ولإعمال الحق في الحصول على المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تتيح للعموم بصورة استباقية معلومات حكومية ذات أهمية عامة. وينبغي للدول الأطراف أن تبذل كل الجهود لضمان الحصول على هذه المعلومات بطريقة سهلة وفورية وفعالة وعملية..."

<sup>28</sup> مركز كارتر، بيان تمهيدي حول المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشعب المصري، 18 ديسمبر 2011.



ويعتبر إدخال إجراءات تنظيمية لتسجيل وصول نتائج مراكز الاقتراع تطورا هاما لاحظته متابعو مركز كارتر. وفيما بين هذه الإجراءات أن القضاة المشرفين قاموا بتسليم استمارات نتائج العد لموظفي الأمانة العامة الذين قاموا بإدخال هذه المعلومات في نظام كومبيوتر. ولكن، قد لوحظ أن بطاقات التصويت، التي تم نقلها إلى مراكز العد أيضا، تم جمعها بطريق الصدفة، ويبدو أن جمعها وتخزينها بطريقة منظمة يمثل إشكالية. فقد لوحظ أن كفاءة مراكز العد افتقرت إلى موظفين وكومبيوترات، مما خلق عنق زجاجة للقضاة الذين أرادوا تسجيل استمارات نتائج العد. وإلى جانب هذا، ومع وجود مركز عد واحد في كل دائرة، فقد كان مطلوبا من القضاة السفر لمسافة طويلة في بعض الحالات. وقد أثرت كل هذه العوامل سلبيا على كفاءة المراكز. ولذلك فإن مركز كارتر يحث اللجنة القضائية العليا للانتخابات أن تأخذ في اعتبارها زيادة عدد مراكز العد وزيادة عدد الموظفين والكومبيوترات المستخدمة في كل موقع.

#####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".  
باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.